

إحسان بن صادق بن محمد اللواتي¹
Sultan Qaboos University

تدريس علوم البلاغة العربية في الأوساط الجامعية الراهنة، تحديات وحلول

الملخص. هذه الدراسة محاولة لاستجلاء أهم السبل التي من شأنها تحقيق الإبداع في تعليم علوم البلاغة العربية، في حاضر التعليم الجامعي ومستقبله. وفي هذا، تنطلق من منطق الإيمان بأن هذا الإبداع لا يمكن تحقيقه إلا بمراجعة أبرز المؤاخذات التي أخذها الدارسون على البلاغة العربية، وهي المؤاخذات التي سَوَّغت لبعض الاتجاهات الحديثة أن تدَّعي كونها وريثة للبلاغة، مثلما فعلت الأسلوبية، أو أن تُعرَّف بنفسها بوصفها "البلاغة الجديدة" مثلما فعلت مدرسة الحجاج. وبعد الوقوف على هذه المؤاخذات، تقترح الدراسة ما يمكن عمله في صدد التعامل معها بنحو يخدم الغرض الأساس وهو الإبداع في التعليم. تستعين الدراسة في مسعاها المذكور بالمنهج الوصفي التحليلي، فتبرز عشرة من أهم المآخذ التي أخذها الدارسون العرب وغيرهم على البلاغة التي يحلو لكثير منهم أن يصفوها بـ "التقليدية"، محاولة النظر في مدى موضوعية هذه المآخذ وواقعيتها، رابطة إياها بالظرف التاريخي الخاص لنشأة الدراسات البلاغية العربية القديمة، ومحاولة اقتراح ما قد يجعل التغلب على تلك المآخذ – إن كانت حقيقية – ممكنًا، بل مطلوبًا.

الكلمات المفتاحية: الإبداع، التعليم، اللغة، البلاغة، المآخذ

التوطئة

الحديث عن "الإبداع" إنما هو حديث عن الإتيان بجديد، فهذا هو معنى الكلمة في اللغة: "بَدَعَ الشيء يبدعه بدعًا وابتدعه: أنشأه وبدأه، وبدع الرَكِيَّة: استنبطها وأحدثها، وركيَّ بديع: حديثة الحفر، والبديع والبَدَع: الشيء الذي يكون أولًا" (ابن منظور، لسان العرب، مادة "بدع"). وهو المعنى نفسه الذي ظَلَّت الدراسات والقواميس المصطلحية تردده في العصر الحديث، إذ أنَّ الإبداع أو الخلق هو "الإتيان بشيء لا نظير له، أو إخراج ما في الإمكان والعدم إلى الوجود والوجود" (يعقوب وبسام 1987: 9). إنَّ من البدهي أنه ليس في وسعنا – من الناحية المنطقية – أن نتحدث عن الإبداع في تعليم علوم البلاغة العربية، في حاضر التعليم الجامعي ومستقبله، إلا إذا وقفنا وقفَّة موضوعية صادقة مع الوضع الذي وصلت إليه دراساتنا الحديثة في هذه الجوانب، ودرسنا بروح ناقدة أهم المآخذ التي أخذت على هذه الدراسات ومناهجها وطرائق تدريسها؛ كيما نتضح لنا، من بعد، آفاق الإبداع المنشود الذي يمكننا التوسُّل به لمعالجة تلك المآخذ، أو الإجابة عنها، والسير بتعليم اللغة العربية عامَّة، والبلاغة تحديدًا، إلى المقاصد المأمولة. وعلى الرغم من اعتراف كثير من الدارسين المحدثين بأنَّ "كثيرًا من مباحث البلاغة القديمة ما زالت محتفظة بجديتها وأهميتها برغم الإساءة التي لحقت بها على المستوى التنظيري في الشروح

¹ E-mail: drehsan@squ.edu.om

والتلخيصات" (عبد المطلب 1994: 5)، فقد توالى الدعوات إلى ضرورة التخلص من البلاغة "التقليدية" كما يحلو لكثيرين أن يصفوها، أو إلى أنه "يجب تغيير البلاغة العربية تغييراً كاملاً شاملاً" (عبد المنعم، عبد العزيز 1992: 182). ظهرت الأسلوبية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي على يدي العالم الفرنسي جوستاف كويرتنج الذي دعا - في العام 1886 - إلى أبحاث تحاول تتبّع أصالة التعبيرات الأسلوبية، بعيداً عن المناهج التقليدية (يُنظر: صلاح فضل، علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته، ص 15)، وسرعان ما أخذ الأسلوبيون ينادون "أنّ الأسلوبية ولادة البلاغة ووريثها المباشر، معنى ذلك أنّ الأسلوبية قامت بديلاً عن البلاغة" (عبد السلام المسدي 1993: 52). وفي أواسط القرن العشرين - في العام 1958 تحديداً - وصف بيرلمان وتيتيكا كتابهما في الحجاج بأنه "البلاغة الجديدة"، وما لبث هذا الوصف أن انتشر في الأوساط العلمية انتشار النار في الهشيم، حتى صار يُنظر إلى مباحث البلاغة على أنها شيء من القديم الذي لا يصلح للحياة العلمية المعاصرة. لكنّ وصف بلاغة بيرلمان وتيتيكا بالجدة لم يمنع الباحثين اللاحقين من محاولة التجديد، فوجدنا جيمس بويد وأبت يعلن ميلاد بلاغة سمّاها "البلاغة التكوينية" (Constitutive Rhetoric) مبيّناً أنها "بلاغة تعتمد اللغة والثقافة والفن أساساً، وتمتد إلى الأدب وبعض الموضوعات الإنسانية الأخرى التي تستخدم اللغة عنصراً فاعلاً فيها، وبشكل خاص في أصولها ومنطقاتها، كالفانون مثلاً" (عبد القادر الرباعي 2023: 14).

وليس من اهتمامات دراستنا الحالية أن تدخل في هذا الجدل المحتدم حول كون البلاغة - وحديثنا إنما هو عن البلاغة العربية تحديداً - صالحة لهذا العصر أو غير صالحة بنحو مطلق، ولا أن تعرض للنقاشات الطويلة التي تؤيد أو تخالف فكرة شرعية وراثية هذا العلم الجديد أو ذاك لها، فلهذا كله مكانه الخاص به. إنما تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم المآخذ التي أخذها الدارسون المحدثون على البلاغة "التقليدية"؛ لكي تتطرق منها إلى مبتهاها الحقيقي المتمثل في تلمس آفاق الإبداع في تعليم البلاغة جامعياً في الحاضر والمستقبل، وذلك من طريق التعرّض للنقاط الآتية:

1. رؤية العالم

ثمة رؤيتان للعالم، يُطلق عليهما الباحثون: الرؤية الجوهرية والرؤية الوجودية، فالأولى هي الرؤية التي كانت تحكم العالم قديماً، وكان كل شيء وفقها مطلقاً وأبدياً وخاضعاً للقيم السابقة في وجودها على الإنسان والملائة في الكون منذ وجوده. ولم تكن اللغة بمعزل عن هذا، فهي - مثل العالم - مخلوق خارج عن كيان الإنسان، وكانت وظيفة الشاعر أو الأديب تنحصر حينئذ في العودة إلى العثور على الصيغ المجسدة للواقع والحقيقة من قبل.

لكنّ الإنسان في العصر الحديث قد تنازل عن هذه الرؤية، ورأى بعض الباحثين هذا التنازل مستلزماً لأن "تفقد البلاغة جميع حقوقها الشرعية وتنزل عن عرشها وتنزق أطرافها التعقيدية النموذجية لاختفاء الأسس المثالية التي كانت تعتمد عليها وتغيّر رؤية الإنسان للحياة والمجتمع ودوره فيها، وبصفة خاصة لتغيّر وظائف اللغة لديه، فلا تصبح مجرد صورة لشكل خارجي في مرآة الإنسان، بل وسيلة التعبير عن الأفكار والمشاعر الشخصية في موقف تاريخي محدد" (صلاح فضل 1985: 152).

ليس ثمة من وراء في حصول تغيير كبير في نظرة الإنسان إلى الوجود والحياة والكون، وهي نظرة يرجع تغييرها إلى التغيّر في نظرة الإنسان إلى نفسه، وإلى موقعه من الوجود. لكنّ ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أنّ هذا التغيّر في النظرة ليس جديداً، فقد ابتدأ - كما ذكر الباحث نفسه - في القرن الثامن عشر الميلادي (نفسه، ص 151). وهنا نسأل: هل أدى هذا التغيّر إلى إلغاء كل ما كان عند الإنسان من علوم ومعارف متنوعة قبل هذا القرن المذكور؟ إنّ عدم الإلغاء لدليل قاطع على إمكانية تحويل كثير من المعارف والعلوم الإنسانية، إن لم نقل جميعها؛ لتتلاءم مع تغيّر نظرة الإنسان إلى نفسه وكل ما حوله، فلماذا لا تكون البلاغة من جملة هذه المعارف والعلوم؟ وبعبارة أخرى: لماذا لا يكون أماننا سوى طريقين: فيما أن تتلاءم البلاغة مع نظرة إنسان العصر إلى الحياة وإما أن تلغى من أساسها؟ لماذا لا نفصح المجال، ولو نظرياً، لاقتراض آخر، وهو أن تُعطى البلاغة حق الحياة، على أن تُطالب بمراجعة شاملة لطروحاتها ومباحثها، فلا تحتفظ منها إلا بما يتلاءم مع النظرة الجديدة؟

إنَّ ما تقدّم يستلزم - في سياق سعينا نحو الإبداع في تعليم البلاغة - أن نربط الدرس البلاغي ربطاً وثيقاً مباشراً بالحياة المعاصرة المعيشة، فلا نكتفي بترديد الأمثلة والشواهد التي اعتمد عليها القدماء، مع أهمية عدم التخلّي عنها بحكم مطلق؛ نظراً لما لها من موقع خاص في بناء الذائقة الأدبية العربية على مرّ القرون، فنبحث عن الأمثلة والشواهد من الشعر والنثر المعاصرين؛ نظراً لما يعكسونه من رؤية حديثة جديدة للعالم، بل لا نكتفي باستمداد أمثلتنا من الأدب وحده، فنُدخل ضمنها ما نجده في وسائل الإعلام وآليات التواصل الاجتماعي ولغة الناس العاديين من أمثلة مفيدة. وهذه الدعوة أدرك القدماء أنفسهم مدى أهميتها فيما يرتبط بثقافة زمانهم، فوجدنا في كلماتهم دعوات إلى أن يفتح الأديب على ثقافة عصره وما فيه من استعمالات عند عامة الناس، حتى إن ابن الأثير قد ذهب إلى أن "صاحب هذه الصناعة يحتاج إلى التشبّث بكل فنّ من الفنون، حتى إنّه يحتاج إلى معرفة ما تقوله الناذية بين النساء، والماشطة عند جلوة العروس، وإلى ما يقوله المنادي في السوق على السلعة" (ضياء الدين ابن الأثير 1990: 1: 102)، فإذا كان هذا هكذا بالنسبة للأديب في تلك الأزمنة السابقة، فهو بالنسبة للناقد والبلاغيّ في زماننا أولى بلا ريب.

2. الإطلاق وعدم التاريخية

يؤخذ على البلاغة "التقليدية" أنها تُطلق أحكامها إطلاقاً، دونما مراعاة لربط هذه الأحكام بشرائطها التاريخية الخاصة بها، وهذا بخلاف ما تدعو إليه العلوم اللغوية الحديثة كالأصولية مثلاً، ذلك أن "علم البلاغة علم لغوي قديم، وعلم الأسلوب علم لغوي حديث.. فالعلوم اللغوية القديمة تنظر إلى اللغة على أنها شيء ثابت، في حين أن العلوم اللغوية الحديثة تسجّل ما يطرأ عليها من تغيّر وتطوّر" (شكري عياد 1982: 44). لا نريد في مقام مناقشة هذا المآخذ أن ننطلق من منطق الإشارة إلى تركيز البلاغة الشديد على ضرورة مراعاة "مقتضى الحال" في الكلام البليغ؛ نظراً لليون الشاسع بين مقتضى الحال هذا وما يرمي إليه المآخذ المذكور هنا، إذ ليس مقتضى الحال عند البلاغيين القدماء سوى مراعاة حالة المتلقّي من كونه مثلاً خالي الذهن أو سائلاً متردداً أو منكراً مكذباً لمضمون الخبر، في حين أن المآخذ المذكور يتحدث عن كون البلاغة تُطلق أحكامها على اللغة بوصفها شيئاً ثابتاً لا يتطور، فالحكم البلاغيّ الصالح للغة امرئ القيس هو نفسه يظل صالحاً للغة محمود درويش أو أدونيس مثلاً، وهذا فيه ما فيه من إغفال لطبيعة اللغة من جهة كونها كائناً حياً متطوّراً، إضافة إلى أن الأحكام بطبيعتها لا تكون دقيقة ما لم تُربط بسياقاتها وظروفها الزمنية الخاصة بها.

بيد أن من المفيد أن نستحضر هنا ما يقرّره بعض الدارسين المحدثين من تفرقة علماء اللسانيات بين طبيعة الدرس اللغوي عندما يتناول لغة أو ظواهر لغوية قديمة، وبين طبيعته عندما يتناول لغة أو ظواهر لغوية معاصرة، "فالقدّم (Diachronic) يُدرس بمنهج تطوّر تاريخي، والمعاصرة (Synchronic) تُدرس بمنهج وصفيّ (Descriptive)، أشبه ما يكون بمناهج العلوم الطبيعية" (تمام حسان 1991: 255). إن من الجليّ أن البلاغيين القدماء كانوا يدرسون لغة معاصرة لهم، يمتحون منها نظرياتهم، ويبنون على أسسها نتائجهم، وهذا يعني أن عدم اعتنائهم بقضية التطوّر اللغويّ متوافق كل التوافق مع المنهج الوصفيّ، وهو المنهج الذي تُدرس به اللغة والظواهر اللغوية المعاصرة، كما قال اللسانيون المحدثون، ولم يكن ثمة ما يدعوهم إلى الدراسة التاريخية، ما داموا لم يكونوا بصدد دراسة "القدّم".

لكنّ ما تقدّم لا يعفينا نحن من الاضطلاع بمسؤوليتنا المهمة في هذا الصدد إذا ما شئنا فعلاً أن نحقق الإبداع في تعليمنا البلاغي، فمن المهمّ جداً أن نعتني بما شهدته اللغة العربية من تطوّر في الألفاظ والأساليب، فلا نطلق أحكاماً عامة تتجاوز هذا التطوّر وتغفل عنه، بل لا محيص عن الاستعانة بالمعاجم اللغوية التاريخية التي بدأت تلقى بعض الاهتمام في عصرنا هذا، رغم أن هذا الاهتمام جاء متأخراً جداً قياساً بالمعاجم اللغوية التاريخية في اللغات العالمية الأخرى. ونكرر هنا مرة أخرى ما سلف الحديث عنه في النقطة السابقة من ضرورة ربط أمثلتنا بالشواهد المعاصرة من لغة الأدب واللغة المستعملة حديثاً في الحياة اليومية، وبهذا نكفل لتعليمنا البلاغي أن يتخطى حالة الأحكام المطلقة التي تتجاوز حقيقة التطوّر التاريخي للغة.

3. النظرة التجزئية للنصوص

من المآخذ المعروفة التي تؤخذ على البلاغة "التقليدية" أنها لا تعتني بدراسة النصوص وتحليلها كاملة، بل تقتطف منها شذرات هنا وهناك، حسبما تراه ملائماً، أي أنها "وقفت في دراستها عند حدود التعبير ووضع مسمياته وتصنيفها، وتجمدت عند هذه الخطوة، ولم تحاول الوصول إلى بحث العمل الأدبي الكامل، كما لم يتسن لها بالضرورة دراسة الهيكل البنائي لهذا العمل" (محمد عبد المطلب 1994: 259).

ولئن كان بعض الدارسين الأسلوبيين المحدثين يقبل الإقتصار على دراسة قطعة صغيرة من مجمل النص الأدبي، كغراهام هوف مثلاً القائل: "إن فكرة إمكان استنتاج طبيعة العمل الكامل من الخصائص المعروضة في قطعة صغيرة ما تزال واسعة الانتشار، وذلك مبدأ أسلوبياً" (غراهام هوف 1985: 22)، فإن هذا يختلف كل الاختلاف عن المآخذ المأخوذ على البلاغة؛ ذلك أن المبدأ الأسلوبية الذي أشار هوف إليه إنما هو الاستقادة من قطعة صغيرة دالة من النص الكامل لأجل الحكم على خصائص العمل الأدبي بكامله، ومن الواضح أن البلاغة لم تكن تفعل هذا، بل كانت تكفي بدراسة جزئيات من النص وتقتصر عليها، دونما محاولة للنظر من خلال هذه الجزئيات المدروسة إلى النص كاملاً.

ويبدو أن هذه النظرة التجزئية إلى النص نشأت - ولو في بعض أبعادها - بتأثر البلاغيين القدماء بالنظرة العرفية السائدة قديماً في أوساط متذوقي الشعر ومتلقيه عامة، وهي النظرة التجزئية التي كانت تدعوهم إلى التساؤل عن أغزل بيت وأهجي بيت، "ولم يكن هذا التساؤل - على سذاجته - وليد اعتقاد بأن البيت هو الوحدة الشعرية، وإنما كان وليد البيئة التي تعتمد على الحفظ وعلى الاستشهاد والتمثل بالآيات المفردة السائرة، مثلما هو نتاج المفازلة الساذجة في نطاق الموضوع الواحد" (إحسان عباس 1993: 34).

وأياً ما كان الأمر، فإن الإنصاف يقتضي أن نأخذ بالحسبان هنا ثلاثة جوانب: فأولها هو أن الدراسات البلاغية القديمة، أو معظمها، لم تكن تتناول النصوص الأدبية بغية إيضاح كل جوانبها الفنية والجمالية دفعة واحدة، وإنما كانت تتناولها لأجل الاستشهاد على بعض القضايا والطروحات البلاغية المحددة. ومن الواضح أن تتاولاً كهذا لا يدعو الدارس إلى تحليل النص بأكمله. وبكلمة: النظرة التجزئية للنص كانت متلائمة أيما تلاؤم مع الأغراض التي كانت الدراسات البلاغية القديمة تتحرك نحوها.

والجانب الثاني الذي ينبغي لنا أن نراعيه هو أن تعميم الحكم على كل الدراسات البلاغية القديمة بأنها لم تكن تنظر إلى النص متكاملًا مكتفية بنظرتها التجزئية، هذا التعميم فيه قدر غير قليل من التحامل غير الموضوعي. فهناك من علماء البلاغة من أكد ضرورة النظر إلى العمل الأدبي كاملاً، ونبه على أهمية التماسك النصي الذي يتناول كل أجزاء العمل الأدبي، ومن هؤلاء العلماء: الباقلاني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الأثير، وحازم القرطاجني (للتفاصيل تراجع مثلاً دراسة إبراهيم خليل: "حازم القرطاجني: التماسك النصي" في كتابه: الأسلوبية ونظرية النص، ص 54 - 63).

والجانب الأخير في القضية هو أننا لو تنزّلنا واقترضنا صحة أن كل علماء البلاغة قد نظروا إلى النص نظرة تجزئية، فهل في هذا ما يضير البلاغة نفسها؟ إنما يكون المآخذ وجيهًا فيما إذا كانت البلاغة لا تمتلك الأدوات الفنية اللازمة لتناول النص كاملاً، وهذا ما لم يجرؤ أحد على ادعائه.

بهذا نصل إلى نقطة مهمة في سياق سيرنا نحو الإبداع في تعليمنا البلاغي، وهي تتمثل في أن هذا التعليم ينبغي له أن يتوسع في تعامله مع النصوص لكي يشمل النص كاملاً، فيأخذ الأستاذ الجامعي في تحليل نصوص شعرية أو نثرية كاملة اعتماداً على المعطيات البلاغية، فظهر بهذا السلوك أمام الطلبة كل الأبعاد التي يشتمل عليها النص الكامل، ويتيسر تحليله وتتبع جوانبه الرؤيوية والجمالية في آن معاً، ويتعرف الطلبة عملياً على الإمكانيات الحقيقية التي تمتلكها البلاغة في تحليل النصوص الكاملة.

4. الشكليات

وهذا مأخذ يكثر ترده في كتابات الباحثين المحدثين، والملاحظ أن هذه الكتابات لا تسوق هذا المآخذ على وتيرة واحدة، فثمة وجهان للشكليات التي توصم البلاغة القديمة بها: فأما الوجه الأول لها فهو ما قيل، ويقال عادةً، من أن البلاغة قد فصلت بين جانبي الشكل والمضمون، وانحازت إلى جانب الشكل، ف "البلاغة قد اعتمدت فصل الشكل

عن المضمون في الخطاب اللساني، فميزت في وسائلها العملية بين الأغراض والصور، بينما ترغب الأسلوبية عن كل مقياس ما قبلي، وترفض مبدأ الفصل بين الدال والمحلول إذ لا وجود لكليهما إلا متقاطعين ومكونين للدلالة، فهما لها بمثابة وجهي ورقة واحدة" (عبد السلام المسدي 1993: 53).

وقد قاد هذا الميل الشكلي للبلاغة إلى النظر إلى مكونات الكلام التي تتعامل معها كما لو كانت مجرد زخارف في الكلام، ما أدى إلى وقوع البلاغة – فيما يرى بعض الباحثين – في خطأ مبدئي. "هذا الخطأ المبدئي يتمثل فيما يُطلق عليه "ديكتاتورية الكلمة" في نظرية الدلالة، وترتيباً على هذا الخطأ يصبح بوسعنا أن نستشعر التأثيرات البعيدة الناجمة عنه، ومن أهمها انحصار وظيفة الاستعارة في الطابع الزخرفي، فضلاً عن تهميش الأشكال الأخرى وربطها بالوظيفة ذاتها" (صلاح فضل 1996: 236).

وأما الوجه الآخر للشكليات التي توصم البلاغة بها، فهو عدم قدرتها على بلورة نظرية متكاملة الأطراف تلمّ شتات كل المباحث المتفرقة المبنوثة فيها. جان كوهن مثلاً يصف البلاغة الكلاسيكية بأنها "بلاغة شكلية" (جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، ص 48)، ويرجع وصفه هذا إلى كونها "لم تبحث عن البنية المشتركة بين الصور المختلفة... فهل توجد بين القافية والاستعارة والتقديم والتأخير صفة مشتركة من شأنها أن تأخذ فعاليتها بعين الاعتبار؟" (نفسه، ص 47 – 48).

ويعدّ بعض الباحثين هذه الناحية المانز الأهم بين العلوم القديمة والحديثة: "إنّ أهم ما يميّز العلوم القديمة من الحديثة ليس هو التوافق في بعض الملاحظات، ولا الحدس ببعض النقاط أو الإحساس بأهمية الموضوعات، وإنما هو الفرق بين الأشئآت المبعثرة والملاحظات المتناثرة من ناحية، وبين إقامة نظام شامل على أسس منهجية ملتزمة، يؤدي إلى نتائج يقينية ويغد من المستحدث من المعطيات العلمية من جانب آخر" (صلاح فضل 1985: 160).

ولنا، بعد ما تقدّم، وقفة مع الوجهين المذكورين لشكليات البلاغة:

فأما الوجه الأول منهما، فلا شك أنه يتحدث عن أمر متحقق في عدد لا بأس به من كتب البلاغة القديمة، ولا سيما عند المتأخرين من البلاغيين من مدرسة السكاكي وأتباعه. لكنه، مع هذا، يُسقط من حسابه أسماء عدد من البلاغيين القماء الذين لم يرتضوا بالفصل بين الشكل والمضمون ولا انحازوا للشكل على حساب المضمون. أبرز هؤلاء بلا ريب هو عبد القاهر الجرجاني في كتابيه المعروفين الدلائل والأسرار.

ربط عبد القاهر في نظريته المعروفة بنظرية "النظم"² بين الشكل والمضمون ربطاً وثيقاً، إلى الدرجة التي صار معها المرء لا يحتاج إلى تفكير في الألفاظ إذا هو ضبط المعاني التي يتوخّاها: "وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولا حقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق" (عبد القاهر الجرجاني د.ت.: 54).

بل ذهب الجرجاني في هذا المنحى بعيداً حين أرجع المزية فيما عُرف لاحقاً بـ "المحسنات اللفظية" إلى المعنى أيضاً، فقال عن التجنيس مثلاً: "فقد تبين لك أنّ ما يعطى التجنيس من الفضيلة أمر لم يتم إلا بنصرة المعنى، إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه مستحسن، ولما وجد فيه إلا معيب مستهجن؛ ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع به، وذلك أنّ المعاني لا تدن في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها" (عبد القاهر الجرجاني د.ت.: 5).

وأما فيما يرتبط بالوجه الآخر الذي ذكر لشكليات البلاغة، فقد حاول بعض الباحثين أن يبرز انضواء كل المباحث البلاغية المبحوثة في الفروع الثلاثة (المعاني والبيان والبديع) تحت جامع كبير، فقال:

وعلى الرغم من اختلاف هذه الفروع في موضوعاتها، تقوم بينها رابطة توحد ما تنافر من أغراضها، تلك الرابطة تتمثل في أنّ الفروع الثلاثة تقع في نطاق دراسة الأساليب (Stylistics) فالمعاني يبدأ موضوعه بالتفريق بين أسلوب الخبر والإنشاء، ثم التفريق بين ضرب الخبر وضرب الإنشاء، ثم يدرس فيما بقي من موضوعات ظواهر أسلوبية كالفصل والوصل، والحذف، والإيجاز والإطناب إلخ. والبيان يرى في الاستعمال الحقيقي أسلوباً يختلف عن أسلوب الاستعمال المجازي. ويفرق بين أنواع المجاز باعتبارها أساليب، وكذلك يفرق بين كل ذلك وبين الكنايات بهذا الفهم ذاته. أما البديع فطرق التحسين عنده من قبيل الأساليب أيضاً... وإذا صحّ هذا الإيضاح فإن البلاغة في مجموعها تدور حول الأساليب. (تمام حسان، الأصول، ص 390).

² نسبنا هذه النظرية إلى عبد القاهر لا تعني أنه مبتكرها الأول، بل سبقه إليها علماء من مثل الجاحظ وعبد الجبار المعتزلي وغيرهما، لكن عبد القاهر عمق النظرية وتوسع فيها نظرياً وتطبيقياً بنحو جعلها تقتدر باسمه.

فإن كان ما ذكره هذا الباحث مؤدياً للغرض المقصود – وهو انصواء المباحث البلاغية تحت نظرية شاملة – اكتفينا به، وإلا فليس أمامنا سوى أن نكتفي بالعنوانات العريضة التي عرّف بها القدماء الفروع الثلاثة لعلم البلاغة: فعلم المعاني هو "علم يُعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال" (الخطيب القزويني 1993: 52)، وعلم البيان هو علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطريقة³ مختلفة في وضوح الدلالة عليه" (نفسه، م 2 ج 4 ص 4-5)، وعلم البديع هو "علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة" (نفسه، م 2 ج 6 ص 4). إن في هذه التعريفات ما يدلنا على أن المباحث البلاغية ليست مجموعة من الأشتات التي أدرجت في الكتب البلاغية كيفما اتفق، بل هناك رؤية معيّنة لأغراض مشتركة تشترك المباحث البلاغية المنضوية تحت كل فرع من الفروع الثلاثة في تأديتها، وبذا تتحقق الوحدة التي تجمع ما تفرّق من جوانب البلاغة، غاية ما هنالك أن النظر إلى الوحدة الموجودة في كل فرع مستقل عن النظر إلى غيره من الفروع، ولا ضير في هذا بعد أن كانت الفروع الثلاثة تمثّل، في الحقيقة، علومًا ثلاثة تندرج تحت عنوان عريض هو البلاغة. ما يعيننا مما تقدّم في سياق حرصنا على الإبداع في تعليم البلاغة، هو أن نحرص – من جهة – على عدم الفصل في تعليمنا بين المضمون والشكل، فهما وجهان لعملة واحدة، فلا تصح دراسة أحدهما بمبعدة عن دراسة الآخر، وعلينا أن نتخلّى عن الأساليب التدريسية التقليدية التي كانت تسعى إلى دراسة الرؤية منعزلة عن الأداء، كما لا ينبغي أن تدور في أذهاننا الفكرة القديمة المتعلقة بكون أحد الجانبين أهم أو أولى بالرعاية من الآخر، فالجانبان متكاملان، يعضد أحدهما الآخر، ولا يستقيم للنص الأدبي أو غيره بناء دون الاعتماد عليهما معًا. ومن جهة أخرى، ينبغي أن نحرص على الربط بين العلوم البلاغية الثلاثة في أثناء تعليمها، فهي بالنتيجة تشترك في تحقيق بلاغة الكلام، ولا يمكن أن ندرسها بوصفها جزائر مستقلة ليس ثمة من ارتباط بينها؛ لأنّ تدريسيها منعزلاً بعضها عن بعض سيحرم المتلقي من الحصول على الصورة الواقعية لأثرها المشترك في تحقيق بلاغة الكلام، بما فيها علم البديع الذي لا يمكننا أن ندرس محسناته بمعزل عن أثرها في النص وجودته، أو بمنأى عن اتصالها بالمعنى كما نقلنا قريباً عن الجرجاني.

5. المعيارية

قبل عن البلاغة القديمة إنها انتقلت من مرحلة وصفية بهيّة، إلى مرحلة طغت عليها المعيارية الخائفة، فقد "كان رصد أوجه الحسن في الأداء الفني بكل ألوانه المعروفة هو بداية الدرس البلاغي والنقدي القديم، غير أن هذا المنهج الوصفي لم يستمر طويلاً، حيث انقلب إلى معيارية خالصة، اعتبر فيها البلاغيون أنفسهم أوصياء على الإبداع الأدبي من خلال توصيات قنّوها وجعلوها سيفاً مسلطاً على رقاب الأدباء" (محمد عبد المطلب 1994: 258). وقد عدّ بعض الباحثين هذه المعيارية البلاغية أهم ما يفرق بين البلاغة والأسلوبية: "إن من أبرز المفارقات بين المنظورين البلاغي والأسلوبي، أن البلاغة علم معياري يرسل الأحكام التقييمية ويرمي إلى تعليم مادته وموضوعه، بلاغة البيان، بينما تنفي الأسلوبية عن نفسها كل معيارية وتعزف عن إرسال الأحكام التقييمية بالمدح أو التهجين، ولا تسعى إلى غاية تعليمية البتة" (عبد السلام المسدي 1993: 52-53).

يقتضينا الإنصاف هنا أن نعترف بأن المعيارية صفة لازمة للبلاغة، لا يمكنها الانفكاك عنها؛ نظراً لكون البلاغة في الأساس علماً يهدف إلى تعليم الناس الأسس الكفيلة بجعل كلامهم فصيحاً وبلغاً، وليس يمكن لأي علم وضع لغاية التعليم أن يكون مجرداً من المعيارية. لكنّ هذا لا يعفيانا من مسؤولياتنا في التخفيف من آثار هذه المعيارية وتجلياتها، بأن نكون أحرص على تنمية الحسّ الجمالي والقدرة على تذوّق النصوص في نفوس طلبتنا، ونجنبهم الاهتمام البالغ باستنكار التعريفات الجامعة المانعة، والحرص على التقسيمات الجافة، وتكرار الأمثلة المحفوظة التي لا تتغير. وليس تحقيق هذا بمتاح ما لم يكن تعليمنا البلاغة معتمداً في المقام الأول على تحليل النصوص الأدبية المتنوعة، والسعي لحث الطلبة على استكناه مواطن الجمال والتأثير فيها، بعيداً عن القواعد الجافة والتعمّقات غير المجدية في جوانب قد تبعدهم عن البلاغة الحقّة، بدلاً من النهل من معينها.

³ كذا، ولعلّ الصحيح: بطرق.

6. إهمال الحالة النفسية والاجتماعية للمتكلم

اعتنت البلاغة القديمة بحالة المخاطب اعتناءً بالغاً، فتحدث العلماء عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال بنحو مفصل. قال أحدهم مثلاً: "ومقتضى الحال مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التذكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي" (الخطيب القزويني 1993: 42-43). وقد أدت عناية البلاغة الشديدة بحال المخاطب إلى أن يكتب أحد الباحثين: "افتترضت الدراسة البلاغية أن الإنسان لا يفكر لوجه التفكير، ولا يشعر لوجه الشعور، وإنما يفكر ويشعر من أجل التأثير في مخاطب أو التغلب عليه" (مصطفى ناصف 1989: 190). وهذا الرأي قد لا يخلو من بعض المبالغة، لكنه، على أية حال، دالٌّ على المنزلة الرفيعة التي تبوأها المخاطب في المباحث البلاغية. لكن المأخذ الذي يؤخذ على البلاغة القديمة هو أنها لم تول، في المقابل، المتكلم العناية التي يستحقها، إذ أنها أهملت حالته النفسية وقت كلامه، وكذلك وضعه الاجتماعي الذي قد يترك أثراً واضحة على سمات أسلوبه⁴. نعم، قد تظهر من البلاغيين بعض الإشارات إلى المتكلم، كما في مبحث الالتفات مثلاً، لكن هذه الإشارات المحدودة لا تنهض دليلاً على عناية حقيقية بالمتكلم وظروفه النفسية والاجتماعية. ويرجع بعض الباحثين السبب في إهمال حالة المتكلم إلى "الصفة الموضوعية أو اللاشخصية للبلاغة العربية" (شكري عياد 1985: 235).

والحق أننا إذا نظرنا إلى المؤلفات البلاغية القديمة في سياقها التاريخي الذي أنتجت فيه والظروف العلمية آنذاك – حين لم يكن للعلوم الحديثة ولا سيما علم النفس وعلم الاجتماع بفروعهما المتنوعة اليوم أي عين أو أثر – لوجدنا لتلك المؤلفات المبكرة كل العذر في عدم اشتغالها على مباحث استفادتها الأسلوبية والمدارس اللسانية الحديثة من التطور الهائل الذي شهدته العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة. لكن لا شيء يعفينا من مسؤولياتنا في الواقع المعاصر، فنحن مطالبون – إن شئنا الإبداع حقيقة في التعليم – أن نأخذ سهمتنا من الإفادة من معطيات العلوم الحديثة، فندرج في البلاغة مباحث لم يكن الأقدمون قد أدرجوها فيها، ونلاحظ فيها حالة المتكلم إلى جانب لحاظ حالة المتلقي. على أننا لا يفوتنا أن نشير إشارة عابرة إلى أن تركيز البلاغة على المخاطب أو المتلقي وعدم عنايتها بحال المتكلم، لا ينبغي أن يكون سبباً للتقليل من شأنها، ما دمتنا نشهد في النقد الحديث والمعاصر تقليلاً من شأن المؤلف إلى درجة الترويج لفكرة "موت المؤلف"، وإعلاء عظيم من شأن المتلقي، لا سيما في ظلال نظرية الاستقبال أو التلقي.

7. إهمال المقارنة باللغات الأخرى

تسعى الدراسات اللسانية الحديثة دائماً إلى مقارنة الظواهر التي تدرسها في لغة ما، بما يماثلها أو يوازيها في اللغات الأخرى؛ حرصاً منها على الدقة والعمق في النتائج. لكن البلاغة "التقليدية"، ومنها البلاغة العربية القديمة، لوحظ عليها أنها قد أغفلت هذا الجانب؛ لذا قيل عن البلاغة العربية إنها "لم تتصور أن تقيم أية مقارنة منظمة بين وسائل اللغة العربية في التعبير ووسائل اللغات الأخرى، حتى تلك التي كان غالباً ما يجيدها علماء البلاغة مثل الفارسية واليونانية" (صلاح فضل 1985: 160).

والواقع أن مبدأ المقارنة بين اللغات كان حاضراً في أذهان البلاغيين العرب، أو بعضهم في أقل تقدير. عبد القاهر الجرجاني، مثلاً، أشار إلى أن الاستعارة غير المفيدة مختصة باللغة العربية، في حين أن الاستعارة المفيدة موجودة في كل اللغات، قائلاً: "وإذا كان مدار أمره على اللفظ لم يُصور أن يكون

⁴ يُراجع في هذا الصدد: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية ص 259، وأيضاً شكري عياد، اتجاهات البحث الأسلوبية ص 234.

في غير لغة العرب، بلَى إن وُجد في لغة الفرس مراعاة نحو هذه الفروق ثم نقلوا الشيء من الجنس المخصوص به إلى جنس آخر، كانوا قد سلكوا في لغتهم مسلك العرب في لغتها، وليس كذلك المفيد، فإنّ الكثير منه تراه في عداد ما يشترك فيه أجيال الناس، ويجري به العرف في جميع اللغات" (عبد القاهر الجرجاني د.ب. 25). ونجد أيضاً مبدأ المقارنة حاضراً في وعي ابن الأثير القائل: "فإنّ كلّ لغة من اللغات لا تخلو من وصفي الفصاحة والبلاغة المختصين بالألفاظ والمعاني، إلا أنّ للغة العربية مزية على غيرها؛ لما فيها من التوسعات التي لا توجد في لغة أخرى سواها" (ابن الأثير 1990: 1: 85). لكن من الحقّ أيضاً أنّ هذه المقارنات لم تكن محكومة بنظرة كلية منظمة، وإنما كانت ملحوظات عابرة مبنية هنا وهناك، وكانت تجيء عادةً في سياق بيان تفرّد اللغة العربية ومزاياها عما سواها من اللغات، وهذا واضح في المثالين المذكورين. ومن الحريّ بنا ونحن نسعى نحو الإبداع في تعليم البلاغة، أن نغير الجانب المقارن نصيباً من عنايتنا؛ فالمعرفة بالبلاغة العربية ستتعمّق أكثر وتقدّم إلى الطلبة بطريقة أدعى إلى جذبهم وشدّ اهتمامهم، فيما إذا اقترنت بمقارنتها ببلاغة ترتبط بلغات أخرى، أو بلغة واحدة أخرى في أقلّ تقدير⁵. وسيكون مفيداً جداً للطلبة أن يلحظوا بأنفسهم كيف أن اللغات تشترك فيما بينها في بعض الجوانب البلاغية، لا سيما تلك التي يتناولها علم البيان من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز مرسل، وكيف تتفاوت وتختلف أساليبها في جوانب أخرى، تتجلى في كثير من مباحث علم المعاني.

8. التأثير بالمنطق الأرسطي

لوحظ على البلاغة القديمة تأثرها الواضح بالمنطق الأرسطي الذي ترك فيها آثاراً سلبية غير قليلة، منها مثلاً ما نسبته بعض الدارسين إلى الأسلوبيين بقوله: "ويرى الأسلوبيون أنّ البلاغة ظلت لقرون طويلة مدينة للنموذج الأرسطي، مما أفضى بها إلى العجز عن احتضان إمكانات التعبير اللغوي التي تتجاوز البنية السطحية، وتوغل في شبكات الأبنية التحتية للتركيب، ولم يكن هذا العجز إلا لاعتماد البلاغة على ربط اللغة بالواقع، وحصر وظيفتها في الإشارة إليه" (عاطف جودة نصر 1996: 194). ومن هذه الآثار السلبية التي ذُكرت أيضاً اعتناء البلاغة القديمة بالحالة العقلية للمخاطب أكثر من حالته الوجدانية (شكري عياد، مدخل إلى علم الأسلوب، ص 47)، وكذلك نزوع البلاغة إلى تحرّي الوضوح بما هو "مفهوم عقلي صرف، يكاد يكون مقطوع الصلة باللغة الطبيعية" (شكري عياد 1982: 235). وأياً ما كان مدى الدقة والموضوعية في هذه السليبيات التي ذُكرت، فإنّ مما لا خلاف فيه أنّ مواقف البلاغيين العرب من المنطق الأرسطي لم تكن كلها متشابهة، فبينما نجد بينهم من تأثر بالمنطق تأثراً بالغاً، كقدامة بن جعفر وحازم القرطاجني مثلاً، نجد أيضاً من وقف من المنطق موقف رفض قاطع، ولعلّ أبرز هؤلاء ابن الأثير الذي خاطب أحد المتفلسفين قائلاً: "اعلم أنّ لاستعمال الألفاظ أسراراً لم تقف عليها أنت ولا أئمتك مثل ابن سينا والفارابي، ولا من أضلّهم مثل أرسطاليس وأفلاطون" (ابن الأثير 1990: 161-162). ولا مرأى في أنّ تسرّب المنطق إلى المباحث البلاغية كان أحد أبرز العوامل المسؤولة عن جفاف تلك المباحث وفقدانها رونقها الجمالي الحيوي، وبرز هذا في شدة ولوع البلاغيين بالتقسيمات والتفريعات والتعريفات الجامعة المانعة بما فيها من حدود ورسوم، على حساب العناية بتحليل النصوص وإبراز جمالياتها. لكننا، في المقابل، علينا ألاّ ننسى ما كان للمنطق من أثر في تنظيم المباحث البلاغية وحسن تنسيقها، إضافةً إلى ما فتحته العناية بالمنطق من أبواب لمباحث جديدة، كصدق الخبر وكذبه، وإفادة أدوات الاستفهام لطلب التصوّر أو لطلب التصديق مثلاً. ومهمّتنا، بعد هذا، في طريق الإبداع في التعليم تغدو واضحة، فعلى ألاّ نستغني عن إيجابيات المنطق في التنظيم والتنسيق والإفهام بطرائق علمية دقيقة، وفي الوقت نفسه علينا ألاّ نسبح للتأثير

⁵ قد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى كتابنا "علوم البلاغة عند العرب والفرس، دراسة مقارنة"، وهو في الأصل رسالة الدكتوراه التي نوقشت في جامعة اليرموك بالأردن في العام 2000م، وكانت بإشراف الأستاذ الدكتور يوسف بكار.

المنطقي بالطغيان على الناحية الجمالية التحليلية المطلوبة قطعاً في المباحث البلاغية، ومعنى هذا أنّ علينا أن نكون معتدلين في مدى استعانتنا بالتقسيمات والتفريعات والتعريفات، فننتلّي أو نتخفف مما لا حاجة لنا به، ولا نجعلها هدفاً مقصوداً في حد نفسه.

9. النقص

أخذ بعض الباحثين على البلاغة العربية القديمة أنها ناقصة، غير مستوعبة لكل ما يجب أن تستوعبه من مباحث؛ ذلك أنّ "هذه الدراسات على خطرها لا تستوعب أصول البلاغة كما يجب أن تكون، لتساير الأدب الإنشائي في أساليبه وفنونه" (أحمد الشايب 1966: 3). ومن هنا دعا أحمد الشايب إلى إعادة وضع علم البلاغة العربية وضعاً جديداً في بابين هما:

باب الأسلوب أو كتابه، ويتناول دراسة الحروف والكلمات والجمل والصور والفقرات والعبارات ... وفي هذا الباب أو الكتاب تدخل موضوعات المعاني والبيان والبديع، لا على أنها علوم مستقلة، بل على أنها فصول في باب الأسلوب يتناول بحثها كما يتناول غيرها. أما الباب أو الكتاب الثاني فيدرس الفنون الأدبية وقوانينها شعراً أو نثراً، يدرس أصول المقالة والخطابة والرسالة والجدل والوصف والثناء والقصة والملحمة والتمثيلية والتاريخ والتأليف، إلى غيرها من هذه الفنون الأدبية (أحمد الشايب، الأسلوب، ص 3-4).

إنّ فكرة إضافة مباحث وموضوعات – بل أبواب وكتب – إلى البلاغة لهي فكرة مقبولة في حد نفسها بلا شك، فهي كفيلة بتجديد دماء البلاغة وتقوية عودها وتوسعة اهتماماتها، لكن الإضافة المقترحة التي مرّ ذكرها تبدو غير مناسبة؛ نظراً لكون دراسة أصول الأجناس الأدبية المتنوعة داخلة في اختصاصات علوم أخرى كالنقد الأدبي وتاريخ الأدب، فليس ثمة ما يدعو إلى إدراجها في البلاغة أيضاً.

10. التوجيهات النفعيّة

يأخذ بعض دارسي البلاغة العربية القديمة عليها أنّها قد وُجّهت توجيهات نفعيّة بعيدة عن مراميها العلميّة الأصليّة التي كان عليها أن تخلص في التوجّه نحوها، فهي "قد نشأت في غير أهلها فأرادوا بها غير طريقها، ثم رمت بها الأحداث بين من ألبسوها غير زيّها، وكلّ يروم بها خدمة غرضه لا غرضها، ويسمّيها المنفعيون بها على حسب ما يوتّون لنفعهم. تجد من هؤلاء متكلمين ولغويين وكتّاب دواوين ومفتونين بالمنطق ومبهورين بالجدل ومفسّرين، تختلف مذاهبهم وتختلف تبعاً له تأويلاتهم البلاغية" (رجاء عي 1979: 7).

ويرى باحث آخر أنّ البلاغة قد استعملت في تكريس المتيّنات التي كان يراها العرف السائد والرأي المسيطر، فيقول: "كانت البلاغة العربية غالباً خادماً للعرف ونهج التفكير السائد في طبقة من طبقات المجتمع، ولم يكن من الجائز الخروج على مقتضيات هذا التفكير. كانت البلاغة أسيرة نظام خاص، وكان همّ الباحثين موجّهاً إلى تحسين هذا النظام" (مصطفى ناصف 1989: 191).

وتعليقاً على ما تقدّم يمكن القول: إنّ اقتران نشأة البلاغة العربية بالعامل الديني المتمثل في إثبات إعجاز القرآن الكريم لمن الحقائق التي لا شك فيها، كما أنّ الممارسة البلاغية من جانب أناس عُرِفوا بتوجهاتهم الأخرى، تفسيرية كانت أم فقهية أم لغوية أم منطقية أم غير ذلك، لمّا لا شك فيه أيضاً؛ فطبيعة البلاغة تغري الجميع بمزاولتها، وقد يكون لهذا الإغراء مسيس صلة بأهداف نفعيّة أخرى يطمح إليها هؤلاء المزاولون. ولا يبدو في هذا أيّ ضير، إن لم نذهب إلى العكس ونزعم بأنّ هذا مما أثرى البلاغة بمباحث من ألوان شتى. نعم، الضير يتحقق فيما إذا تمكنت الأهداف النفعيّة الأخرى من اقتياد البلاغة صوب وجهات تتنافى مع طبيعتها أو أهدافها الحقيقية. وأما ما ذكر من استغلال البلاغة لتكريس آراء العرف السائد ونظرات طبقة من طبقات المجتمع، فرأي يمكن قبوله إذا كان يُقصد به أنّ البلاغة كانت تضع المعايير

الخاصة بالفصاحة والبلاغة اعتماداً على ما هو سائد في المجتمع من آراء عنهما، وليس هذا بمعيب. وأما إذا كان المقصود غير هذا المعنى، فإنّ تبعة هذا المقصود تظلّ على صاحبه؛ فليس من المقبول أن يُطلق كلام كهذا ما لم يُؤيّد بأدلة واضحة ووافية بالمدّعى. وأيّاً ما كان المقصود فهو لا يقود إلى إلغاء البلاغة من أساسها، إذ غاية ما يقود إليه هو تحجّية الأغراض النفعيّة غير العلمية من الميدان العلمي للبلاغة. إنّ هذا الذي ذكرناه أخيراً هو الذي ينبغي أن يكون محلّ اهتمامنا فيما يرتبط بمسعاينا إلى الإبداع في تعليم البلاغة، فينبغي أن تكون أغراض هذا التعليم مرتبطة بالنواحي العلمية وحدها، دونما نظر إلى المنافع الشخصية أو الفئويّة الخاصة أو الأغراض المشبوهة، هذا كله إن سلّمنا بأنّ مثل هذه الأغراض ما زالت باقية حتى يومنا.

الخاتمة

توصّلت الدراسة – بعد تجوالها في أهمّ المؤاخذات والإشكالات المثارة ضدّ البلاغة العربيّة وتدرّسها، إلى أنّنا لا ينبغي لنا أن نواصل تدريس البلاغة مثلما جاءتنا في الكتب التراثيّة، بل لا بدّ لنا من السّعي إلى الأخذ بكلّ المناهج والوسائل والطرائق التي من شأنها أن تجعل البلاغة صالحةً للتعاظم مع معطيات العصر الراهن ومتطلبات التدريس في الأوساط الجامعيّة الراهنة، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من الحلول أمام التحديات المطروحة في هذا المجال.

بيدّ أنّ الدراسة أكّدت أنّ وجود المؤاخذات والإشكالات، ووجاهة عدد منها، لا يسوّغ لنا أن ندعو إلى إلغاء البلاغة من مناهجنا الجامعيّة ومن ممارساتنا النقدية؛ ذلك أنّ القصور والتقصير يرجعان في كثير من الحالات إلينا نحن، إلى طبيعة فهمنا للبلاغة ووظيفتها، ونوعية نظرنا إلى مكانتها وأهميتها، ثمّ طريقتنا في التعامل مع ما ورد في كتبنا التراثيّة دونما سعي إلى تطوير حقيقيّ أو تعميق عصريّ.

المراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد. 1990. *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- الجرجاني، عبد القاهر. د.ت. *أسرار البلاغة*، تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت: دار المعرفة.
- الجرجاني، عبد القاهر. 1989. *دلائل الإعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر، ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- جيرو، بيير. 1994. *الأسلوبية*، ترجمة منذر عياشي، ط2. حلب: مركز الإنماء الحضاري.
- حسان، تمام. 1991. *الأصول*. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- خفاجي، محمد عبد المنعم ومحمد فرهود وعبد العزيز شرف. 1992. *الأسلوبية والبيان العربي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- خفاجي، محمد عبد المنعم وعبد العزيز شرف. 1992. *البلاغة العربيّة بين التقليد والتجديد*. بيروت: دار الجيل.
- خليل، إبراهيم. 1997. *الأسلوبية ونظرية النص*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الرباعي، عبد القادر. 2023. *البلاغة الجديدة وتحليل الخطاب*. عمّان: دار فضاءات.
- الشايب، أحمد. 1966. *الأسلوب*. ط 6. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- عباس، إحسان. 1993. *تاريخ النقد الأدبي عند العرب*. ط 2. عمّان: دار الشروق.
- عبد المطلب، محمد. 1994. *البلاغة والأسلوبية*. القاهرة: لبنان ناشرون ولونجمان.
- عياد، شكري. 1982. *مدخل إلى علم الأسلوب*. الرياض: دار العلوم، الرياض.

- عياد، شكري. 1985. *اتجاهات البحث الأسلوبي*. رياض: دار العلوم.
- عياد، شكري. 1988. *اللغة والإبداع*. القاهرة: إنترناشونال برس.
- عياشي، منذر. 1990. مقالات في الأسلوبية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- عيد، رجاء. 1979. *فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- فضل، صلاح. 1985. *علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته*. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- فضل، صلاح. 1996. *بلاغة الخطاب وعلم النص*. القاهرة: مكتبة لبنان ناشرون ولونجمان.
- القزويني، الخطيب. 1993. *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. ط 3. بيروت: دار الجيل.
- كوهن، جان. 1986. *بنية اللغة الشعرية*. ترجمة محمد الولي ومحمد العمري. الدار البيضاء: دار تويقال.
- المسدي، عبد السلام. 1993. *الأسلوبية والأسلوب*. ط 4. القاهرة: دار سعاد الصباح.
- مصلوح، سعد. 1984. *الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية*. ط 2. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ابن منظور. د.ت. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
- ناصر، مصطفى. 1989. *اللغة بين البلاغة والأسلوبية*. جدة: النادي الأدبي الثقافي.
- نصر، عاطف جودة. 1996. *النص الشعري ومشكلات التفسير*. القاهرة: مكتبة لبنان ناشرون ولونجمان.
- هوف، غراهام. 1985. *الأسلوب والأسلوبية*. ترجمة كاظم سعد الدين. بغداد: دار آفاق عربية.
- يعقوب، إميل، وبسام بركة ومي شيخاني. 1987. *قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية*. بيروت: دار العلم للملايين.